المحاضرة (3) سياسات سعر الصرف

إن ما يميز سعر الصرف عن باقي الأسعار في الاقتصاد المحلي هو أن أي تغير فيه يترتب عليه تغير كل الأسعار والأجور وبالتالي كل المتغيرات الاقتصادية الاخرى جزئية كانت أو كلية إزاء العالم الخارجي، بمعنى تغيير الأسعار للبلد المعني على المستوى الدولي.

1- أنظمة سعر الصرف

يقصد بنظام الصرف الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، ويمكننا التمييز بين أنظمة الصرف التالية:

1-1 نظام سعر الصرف الثابت

في إطار هذا النظام تكون معدلات الصرف ثابتة، أو تتحرك داخل هامش ضيق، وتتم عملية تبادل العملات بأسعار محددة مسبقا من طرف السلطات النقدية التي تستند إلى معيار معين لتعريف سعر التدخل (سعر التعامل) لعملتها الخاصة، والمعايير التي يمكن الاستناد عليها هي المعادن الثمينة خاصة الذهب، والعملات الصعبة.

ويمكن أن نميز في هذا النظام بين:

أ-أنظمة الصرف الثابتة لعملة وحيدة: يتم ربط العملة الوطنية بالنسبة إلى عملة دولية معينة، تكون عادة عملة أساسية في المدفوعات الدولية(الدولار مثلا)، وتكون خاصة عملة بلد يتم معه جزء كبير من المبادلات التجارية الخارجية للدولة المعنية، كما يمكن ربط العملة الوطنية بعملة دولية معينة نظرا لخصائص الاستقرار التي تتميز بها هذه الأخيرة.

ب-أنظمة الصرف الثابتة لسلة عملات: يتم ربط العملة الوطنية بسلة عملات دولية تكون في الغالب هي عملات الدول الرئيسية الشريكة تجاريا لهذا البلد، بحيث يتم ترجيح دور كل عملة من عملات السلة في تحديد سعر تعادل العملة الوطنية على أساس المركز النسبي للدولة المعنية في هيكل المبادلات التجارية مع هذا البلد.

1-2-نظام الصرف المرن (المعوم)

تعرف أنظمة أسعار الصرف الحرة أو المرنة باسم أنظمة تعويم العملات، حيث فرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم هما:

أ-نظام سعر الصرف الحر: يتحدد سعر الصرف وفقا لهذا النظام من خلال قوى الطلب والعرض على الصرف الأجنبي، كما لا تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي، علاوة على أنها لا تحتاج إلى احتياطات من الصرف الأجنبي.

ب-نظام التعويم المدار لسعر الصرف: في إطار هذا النظام تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي للحد من التقلبات قصيرة الأجل في سعر الصرف لكن دون أن يؤثر ذلك على اتجاهها في الأجل الطويل، وتسعى الدول التي تتبع هذا النظام إلى التمتع بالمزايا الناتجة عن ثبات أسعار الصرف من ناحية، وفي نفس الوقت الاحتفاظ بحرية ومرونة في تكيف اختلالات ميزان المدفوعات من ناحية أخرى.

ويفرق الاقتصاديون بين نوعين من التعويم المدار لسعر الصرف هما (يونس وآخرون، 2015، ص 298):

–التعويم النظيف: وفي ظله تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب، إلا أنها في ذات الوقت تخصص أرصدة من الاحتياطات الرسمية يطلق عليها أموال موازنة الصرف للتدخل في سوق الصرف كبائعة أو كمشترية لحماية قيمة العملة الوطنية من التأثيرات العارضة التي قد تسببها عمليات المضاربة.

–التعويم غير النظيف: وفي ظله تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي كبائعة أو كمشترية للتأثير في قيمة العملة الوطنية لتحقيق أهداف معينة، فتتدخل السلطات النقدية مثلا كبائعة للعملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها أو تخفيض قيمتها حتى تنخفض أسعار صادراتها فيزداد الطلب عليها، وأيضا قد تتدخل السلطات النقدية كمشترية لعملتها الوطنية بقصد زيادة الطلب عليها ورفع قيمتها لمنع هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، حتى ولو كان ميزان مدفوعاتها محققا لفائض.

1–3– نظام الصرف الوسيطة:

عبارة عن مزيج بين النظام الثابت والنظام المرن فهي تأخذ الاستقرار من الأنظمة الثابتة واستقلالية السياسة النقدية من الأنظمة المرنة، ومن الأنظمة الوسيطة نجد تعويم داخل مجال محدد مسبقا.

1 –4– نظام الرقابة على الصرف

لا يستجيب سعر الصرف الذي يخضع للرقابة مباشرة إلى التحولات في العرض والطلب، ومن ثم تكون السلطات النقدية في الدولة هي المحتكرة في جانبي البيع والشراء للصرف الأجنبي، وهذا يعني حصر بيع وشراء جميع الصرف الأجنبي من وإلى السلطة النقدية وبالسعر الذي تحدده .

2–ماهية سياسة سعر الصرف

تأخذ سياسة سعر الصرف من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى.

- **مفهوم سياسة سعر الصرف**

سياسة سعر الصرف تمثل "مجموعة من الإجراءات التي تستهدف أن تكون التطورات في نظام وسوق وسعر الصرف الأجنبي في الحدود التي يتطلبها تنفيذ السياسة النقدية على وجه سليم، أي أنها تتمثل في الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في ظل أي نظام تعتمده قصد توجيه عملتها المحلية خدمة لاقتصادها وبرامجها التنموية"

- **العوامل المؤثرة في اختيار سياسة سعر الصرف**

إن اختيار الدولة لسياسة سعر صرف معينة يخضع لعوامل عديدة، بعضها يتعلق بالدولة نفسها والبعض الآخر يتعلق بالمحيط الخارجي، وفيما يلي أهم العوامل المؤثرة في اختيار سياسة سعر الصرف:

*** الاستقرار السياسي والاقتصادي للدولة**

إن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي واقتصادي تحقق معدلات متزايدة من النمو وزيادة في حجم التبادل التجاري مع العالم تستطيع أن تتبع سياسات أكثر استقرارا ونجاحا وفاعلية، وتعطي حافزا لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إليها، وبالتالي تدعم من مكانتها النقدية وتعزز من استقرارها الاقتصادي، على عكس الدولة المضطربة التي تعاني من أزمات سياسية واقتصادية والتي نجدها غير قادرة على اتباع سياسة أسعار صرف ثابتة ومستقرة مما يؤدي الى فشل سياستها باستمرار.

*** السياسة العالمية والحروب والكوارث**

إن ما يحدث في مجال السياسة وما ينشأ عنه من تحولات في علاقات الدول والتغيرات في مراكز القوى والتحالفات وغيرها من الأمور، إضافة الى حالات الحروب والكوارث الطبيعية كل ذلك يخلق ضغوطات على موازين المدفوعات ويؤدي بالدول لاتخاذ واللجوء الى سياسات أسعار صرف تتلاءم مع المستجدات محاولة منها لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ومنع حالات الانهيار والأزمات الاقتصادية الحادة.

*** القدرة النسبية للدولة للتدخل في أسواق الصرف**

إن الدول التي تمتلك موارد مالية كافية واحتياطات بالعملات الأجنبية وافرة أكثر قدرة على التدخل في أسواق الصرف والدفاع عن أسعار الصرف، وبالتالي انتهاج سياسات ناجحة وفعالة لأسعار الصرف، على عكس الدول الفقيرة ذات المديونية الخارجية المرتفعة والتي تعاني من نقص في مواردها واحتياطاتها بالعملات الأجنبية، فهذه الدول لا تستطيع التأثير بشكل فعال والتدخل في أسواق العملات بالقدر اللازم والكافي، ووضع حد للمضاربات على عملاتها الوطنية والتي تجرى في أسواق الصرف الرسمية أو في الأسواق الموازية.

*** طبيعة العملة**

إن الدول التي ترتكز عملاتها على اقتصاديات قوية ونشطة والتي تعرف بمصطلح العملات الصعبة تتحدد أسعار صرفها خارج إطار سيطرة دولها، وذلك لأنها تتداول على نطاق واسع جدا في العالم، وهذه العملات تحتل أهم حيز ونشاط في أسواق أسعار الصرف العالمية، وبالتالي تتحدد أسعار صرف هذه العملات بناءا على عوامل كثيرة أهمها المضاربات والتوقعات وغيرها، فالدولة لا تستطيع السيطرة على ما يجري من تغيرات في أسعار صرف عملتها، وتكون سياسة أسعار الصرف التي تنتهجها متأثرة الى حد بعيد بما يحدث خارج حدودها.

*** حرية الدولة**

وذلك من حيث تقيدها أو اتباعها لبرنامج تصحيح اقتصادي معين أو لا، وذلك لأن مثل هذه البرامج تحتم على الدولة انتهاج سياسات معينة، كما أن للقوة الاقتصادية والسياسية والمكانة التي تحتلها في التجارة الدولية أثر كبير في انتهاجها لسياسة صرف معينة دون الاخرى.

*** الشركاء التجاريين للدولة**

إن من أهم العوامل التي تؤثر على سياسة أسعار الصرف بشكل مباشر الشركاء التجاريين للدولة وعلاقتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، والأهمية النسبية للعملات المختلفة في تغطية هذه المعاملات.

*** نظام النقد الدولي**

إن لنظام النقد الدولي أثر كبير على مختلف المراحل التاريخية لسياسات أسعار الصرف، فسياسة سعر الصرف الثابت كانت الخيار الوحيد آنذاك بسبب إلزام الدولة بقاعدة الذهب، أما المرحلة الموالية فقد أعطت مرونة أكثر لأسعار الصرف وبالتالي للسياسات، فظهرت سياسات عديدة لأسعار الصرف التي تراوحت بين التعويم الكامل المطلق وأسعار الصرف الثابتة بناءا على وضع الدولة، وعليه نجد أن لتطورات نظام النقد الدولي أثرا بالغا في اتباع سياسة سعر صرف معينة دون اخرى.

- أدوات سياسة سعر الصرف

لتحقيق الأهداف المنشودة من سياسة سعر الصرف تستخدم السلطات النقدية العديد من الوسائل والأدوات نذكرها فيما يلي:

1- سياسة تعديل سعر صرف العملة

عندما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر الصرف العائم فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

أ- سياسة تخفيض قيمة العملة

لفهم سياسة تخفيض قيمة العملة لابد من التعرض الى مفهوم هذه السياسة، وأهميتها، وكذا آثارها وشروط نجاحها، وذلك على النحو التالي:

-مفهوم سياسة تخفيض قيمة العملة

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها الدولة بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة، ويترتب على ذلك تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ورفع الأسعار الخارجية مقومة بالعملة الوطنية وبالتالي تخفض القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج، كما يجب التفرقة بين مفهوم "تخفيض قيمة العملة" وهو إجراء إداري رسمي لإعادة النظر في تحديد سعر صرف العملة المحلية والعودة الى المستوى التوازني الحقيقي مع باقي العملات خاصة القوية منها، يتم بقرار تتخذه السلطات النقدية بناءا على سياسة مقصودة من أجل تحقيق أهداف معينة، أما مفهوم "انخفاض قيمة العملة" فهو حالة عفوية تلقائية نتيجة ظروف اقتصادية كارتفاع أسعار السلع أو لزيادة عرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، وهناك عدة عوامل قد تؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة لعل من أهمها: زيادة حجم الواردات وانخفاض حجم الصادرات، ارتفاع معدل التضخم المحلي، انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية المحلية وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.

–أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة

إن التخفيض يجعل من أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب، وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع، أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية، هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض، وفي هذه الحالة فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر، ولهذا يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير وإحلال الواردات، وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسيير للعرض والطلب والتخصيص الفعال للموارد، ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب، حيث يساهم من جهة أخرى في تحسين وضعية حساب التجارة غير المنظورة الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال، بالإضافة إلى التأثير المباشر على ميزان المدفوعات قد يكون للتخفيض شأن في زيادة دخل الفئات المنتجة وتخفيف عبء مديونيتها، وذلك لتسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية أو ارتفاع أثمانها في الأسواق العالمية، إضافة إلى حماية الصناعة الناشئة، قد يهدف التخفيض إلى علاج مشكلة البطالة في الاقتصاد الوطني حيث ينتج عنه التوسع في الصناعات التصديرية، وقد يقصد من التخفيض أحياناً زيادة موارد الخزانة العامة للدولة بما يتضمنه من إعادة تقويم رصيد الذهب المتاح لديها وفقاً للسعر الجديد

- **شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة**

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توفر الشروط التالية :

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض؛
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛

ب– سياسة رفع قيمة العملة (إعادة تقييمها)

هي عملية تشير إلى زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة الواحدة من العملة المحلية، وتهدف هذه العملية الى تخفيض الفائض التجاري بعد رفع سعر السلع المصدرة وتخفيض سعر السلع المستوردة، ففائض ميزان المدفوعات المستمر لأمد طويل يمثل بالنسبة للدولة مساوئ عدة نظرا لكونه يسبب تدفقا للسيولة التي تعتبر ضمن العوامل التضخمية وعليه فإن سياسة رفع قيمة

العملة تعني إعادة تقييم العملة وهي عكس سياسة تخفيض العملة تماما، فإذا كان التخفيض يؤدي إلى تنمية قطاع الصادرات فإن رفع قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات يتمثل في انخفاض مداخيل المصدريين بالعملة المحلية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل رفع قيمة العملة، على العكس فإن هذه العملية لها الأثر الايجابي بالنسبة للمستوردين حيث ترتفع مداخيلهم وذلك لانخفاض أسعار السلع المستوردة مقارنة بالسلع المحلية.

ومن أسباب هذه السياسة نجد: وجود فائض في ميزان المدفوعات، والارتفاع الحادث في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية، كما تستخدم لتدعيم العملات الأجنبية الأخرى.

وتقوم بهذه السياسة فقط الدول التي تمتلك احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية، وقدرات تنافسية كبيرة، ومواقع هامة في الأسواق الدولية، وعليه يمكن القول أن سياسة التخفيض هي السياسة الأكثر استخداما من قبل الدول خاصة لزيادة تنافسية صادراتها، أما سياسة رفع قيمة العملة فهي قليلة الاستخدام إلا في حالة محاربة التضخم أو بضغط من طرف القوى العظمى لتخفيض القدرة التنافسية لصادرات الدول المنافسة.

2- سياسة الرقابة على الصرف الأجنبي

في ظل هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات عن طريق تدخل الدولة المباشر بتحديد الواردات والرقابة على رؤوس الأموال ، حيث لا تسمح الدولة للمقيمين فيها بحرية بيع وشراء النقد الأجنبي بلا قيد ولا شراء ولكنها تلزم كل من يحصل على عملات أجنبية من الخارج ببيعها للسلطات الرسمية مقابل العملة الوطنية، وعلى كل من يرغب في الحصول على عملات أجنبية لتسوية أي نوع من المدفوعات الى الخارج أن يطلب من هذه السلطات الترخيص له بذلك، فجوهر نظام الرقابة يتمثل في توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على أوجه الطلب الممكنة.